النص في الخطاب التنويري

محمد بن علي المحمود

يخدع النصوصيون التقليديون الجماهير بكثرة إيرادهم للنصوص. وهذا جزء من ممارسة الخداع النفسي؛ حيث يتصورونهم الأشد وفاء للنص؛ لأنهم الأكثر (استشهاداً!) بالنص.

يحاول النصوصيون التقليديون إيهام الجماهير المتدينة أنهم – وحدهم! – الأوفياء للنص المقدس، ومن ثم الأوفياء للدين، بينما الآخرون، وهم بقية الأصوات غير التقليدية، لا يمنحون النص المكانة التي يستحقها، في عالم المعرفة، وفي عالم الواقع، ومن ثم، فهم – حسب ما يصورهم به التقليديون– إما جاهلون بالنص أو متجاهلون له، وهم بهذا التصنيف الظالم، قد خانوا النص، ونابذوا الدين وهذه تهمة التهم للخطاب التنويري.

التقليدية تحاول تقسيم الحراك الفكري المشتبك مع الديني إلى: نصوصية سلفية تقليدية، هي المعبر – في تصورهم – عن الدين، وعقلانية تحررية، تشتبك مع الديني بعد ازورار واضح عن النص. وهذا التقسيم يريد أن يصل إلى نتيجة تخدم التقليدية إيديولوجيا، وذلك عندما تؤكد أنها المعبر الشرعي والوحيد عن الدين، معززة ذلك بحديث الافتراق المضطرب سنداً، والمتعذر – عقلاً – أن يدرج في سياق الافتراق.

ما تحاول التقليدية السكوت عنه، أن التقسيم ليس بهذه الثنائية الدوغمائية المشحونة بالأبعاد الإيديولوجية التي تمتد في عمرها إلى أكثر من أربعة عشر قرناً. الحقيقة العلمية، كما الواقعية، أن الظاهرة الإسلامية، نصوصاً وأحداثاً، خضعت لعدة قراءات، يستحيل حصرها في سبعين أو مئة، أو حتى ألف. كما أن التقليدية ذاتها ليست قراءة واحدة، بل هي عدة قراءات، ولكل مذهب وفرقة وطائفة، درجات من التقليدية، التي تحاول – من داخلها – ممارسة هذا التقسيم الثنائي، والتأكيد على أنه التقسيم الوحيد الموجود.

هذه الثنائية التي تحاول النصوصية التقليدية الإيهام بأنها ثنائية إيمانية، أحد أطرافها: منافق / كافر. لا تريد التقليدية النصوصية أن تعترف بمأزقها النصوصي مع الواقع، وأنها ليست إشكالية نص، وإنما هي إشكالية غياب العقل في التعاطي مع النص. لا بد أن تتحول هذه الثنائية – في هذه الجزئية خاصة – إلى ثنائية: نصوصية عقلانية، ونصوصية غير عقلانية. نصوصية تعتقد أن فاعلية النص لا تتحقق إلا من خلال العقل، ونصوصية تقليدية آلية، تعتقد أن فاعلية النص لا تتحقق إلا من خلال تغييب العقل.

النصوصية التقليدية تجد نفسها من خلال العداء المضمر للعقل. وجودها لا يتحقق في مجتمع مشبع بالعقلانية، يعي تلك المسافة التي لا بد من قطعها بين الوجود المتعالي للنص، وبين الواقع المتعين. لهذا، تفترض التقليدية أن كل دعوة لعقلنة الخطاب الديني، هي دعوة لنقض الخطاب الديني ذاته، وليس لتطويره فحسب.

ما لا تريد التقليدية أن تعترف به أن الوعي التنويري الخاص بالإسلام، هو وعي نصوصي، ولكنه وعي نصوصي معقلن، بعيد عن الجمود والتقليد، وعي يضع النص في كيميائية خاصة، تحمل في تركيبتها تحولات (العقل = الوعي) البشري، وتحولات الشرط الواقعي، فيخرج من خلال ذلك تنصيص خاص بالزمان والمكان، يمكن له أن يتكرر – بتنوع – في كل زمان ومكان.

النص يحتوي على بعدين: بُعد متعال، عابر للزمان والمكان، ذي طابع نظري عام، أو شبه نظري، وبعد تفصيلي، مشدود إلى الواقع التاريخي الذي كان النص استجابة له البعد الأول، وعلى ضوء القراءة المقاصدية، ومراعاة الشرط الواقعي، هو البعد الذي يمكن استحضاره الآن، أما البعد الآخر، فهو بُعد تاريخي (بالمفهوم القارّ للتاريخ) يستحيل عليه عبور الزمان والمكان.

إذا أردنا للنص أن يمارس فاعليته الحقيقية في الواقع؛ فلا بد أن نفهم هذين البعدين، أي أن نعتقه من أسر الفهم التقليدي الذي لا يزال يفهم النص على أنهمجرد خطاب مباشر، يتكرر في الزمان والمكان، موجّه إلى قارئ سلبي، خال من الأبعاد المعرفية، ومتجرد من تطوره التاريخي. وهذا فهم يقتل النص – بالغاء انفتاحه على تنوعه وتطور الحياة البشرية؛ موضوع خطاب النص – وهو يظن أنه يقوم بإحيائه.

يتهم التقليديون الخطاب التنويري بأنه خطاب يلغي النص؛ عندما يتعارض مع الواقع، وهذا اتهام يتكرر، نتيجة سوء فهم، أو تعمد إساءة فهم الخطاب التنويري، بإنتاجه دلالة النص، من خلال المعرفة والواقع، هو الأشد التزاما بالنص؛ لأنه الأشد استبطاناً له، والأقرب إلى كليات النص (= النص هنا: مجموع النص المقدس، وليس مفرداته) وهي الكليات المرتبطة بالمقاصد العامة والأزلية للرسالة.

بل يصرح التقليديون بأن جزءاً من (صوابيتهم) مستمدة من هذه الكثرة في الاستشهاد . طبعا، لا يهم الجماهير (كيفية) الاستشهاد؛ لأنها لا تتوقع الخداع في هذا المضمار، ومن هؤلاء بالذات.

الخداع بالكثرة، ليس شيئاً يتم في الخفاء، وإنما هو شيء معلن، بل هو جزء من آلية الهجوم على الخطاب التنويري، ذي المنحى الليبرالي. نسمع ونقرأ كثيراً عن افتخار التقليديين بأن مقولاتهم متخمة بالنصوص، وأن في كل سطر يكتبونه نصاً ما، وأن خصومهم التنويريين، تكاد تخلو مقولاتهم من النصوص. وكما قال لي أحدهم: إنك تكتب مقالاً مطولاً يناهز الثلاثة آلاف كلمة، ليس فيه آية ولا حديث، بينما لا يخلو سطر أو سطران لي من آية أو حديث. هكذا قال. وحسب هذا الفهم، فهو أشد إسلامية؛ لأنه الأكثر نصوصية!

كون الخطاب التقليدي، لا يكثر من إيراد النصوص في مقولاته، حقيقة. لكن، ماذا وراء هذه الحقيقة؟! جزء من احترام الخطاب التنويري للنص، أنه لا يمتهن النص في كل سياق، وهو لا يورده كدليل، إلا عندما يكون دليلاً بالفعل، وليس مجرد تلاعب بعواطف الجماهير. كثير من الذي يقال في معظم القضايا، لا يحتاج لدليل نصي، وإنما لدليل عقلي.

وضع النص – اعتسافاً – في موضع الدليل العقلي أو التجريبي الواقعي، لمجرد الاحتماء بالنص، خيانة للنص، من جهة، وخيانة لمتلقي الخطاب التقليدي من جهة أخرى.

استغباء الجماهير، حالة ملازمة لتيار النصوصية التقليدية، الذي يمارس الإقناع من خلال عملية (قص / لصق) عشوائية أو شبه عشوائية، وإخراجها في صورة الخطاب الشرعي الوحيد، المعبر عن إرادة الإسلام. بينما يتم تصوير النصوصية التنويرية، بأنها تجاوز للنص، أو إلغاء له، أو قفز عليه، في محاولة لتشويه الخطاب التنويري.

حقيقة أن التنوير الإسلامي، هو الامتداد العصري للإسلام، يجري تغييبها اليوم في واقعنا الذي يحاول التقليديون التهامه . التنوير الإسلامي ليس غريباً، ولم يأت من فراغ، وإنما هو النتاج الطبيعي لعملية التقاء الإسلام بالعصر، أي بكل مكونات العصر.

النصوصية التقليدية يمكنها أن تعيش في مخيالها، وتمارس الارتهان إلى تفاصيل الماضي فيما وراء الواقع. أما أن تحاول مَوضعة ماضويتها في واقع لم تأخذ به عند مقاربتها للنص. التقليدية، عندما ألغت الواقع: المعاصرة من معادلة تأويل النصوص؛ ألغت – آلياً – قدرتها على الاشتباك الإيجابي مع الواقع. تأويل يلغي الواقع، تنتج عنه بالضرورة، رؤية تعجز عن رؤية الواقع، بل تصطدم به على نحو كارثي، كما هو حال النصوصية التقليدية اليوم.

نقلا عن/ جريدة "الرياض" السعودية

دول مجلس التعاون الخليجي تعد الأكثر جاذبية على المستوى العالمي في مجال السيولة

وصف تقرير صادر عن بنك كريدي سويس، أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي بأنها تعد الأكثر جاذبية على المستوى العالمي في مجال السيولة ومعايير الأرباح غير المتوقعة بمكرر ربحية تعادل ١٣,٩ مرة، مستندا في استنتاجاته الى أسعار النفط الإيجابية واستمرار الانضباط المالي الذي برز حتى الآن بين دول المجلس.

وتوقع البنك السويسري أن تحقق المملكة العربية السعودية فائضا ماليا آخر هذا العام وزيادة في النمو الاقتصادي السنوي من ٤,٦ في المائة العام الماضي الى ٥ في المائة هذا العام و٦,٣ في المائة العام المقبل.

وأشار إلى أن توفر النقد المستمر في السوق مع استمرار تدخل الحكومات في دعم القطاع الخاص يساهم. حسب رأيهم. في دعم السوق دعما محسوبا، وينطلق من أساسيات مع مساهمة معتدلة لقطاع البيع بالتجزئة. لكنهم استدركوا ليوضحوا أن ما يعرض تحليلهم إلى الخطر هو هبوط مفاجئ وحاد لأسعار النفط والمخاطر الجيو. سياسية مثل وقوع حرب ضد إيران أو وقوع انهيار اقتصادي في قطاع العقارات بدبي والذي سيكون له تأثير على أصول بنوك دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى التضخم البنيوي والإدارة العامة للشركات.

وأكد التقرير أن دول الخليج العربية تمتلك بنية تجعلها متميزة في مجال المنافسة مع مثيلاتها في العالم، ومنها قطاع المنتجات البتروكيميائية، إضافة إلى قدرتها على الاستفادة من الإنفاق الحكومي الكبير والاستثمار في مجال البنى التحتية ومنها الصيرفة، كما تتميز بأن لديها القدرة على الاستفادة من موازين الحسابات المالية والعامل السكاني الايجابي لتحقيق النمو مثل شركات الاتصالات.

وأبان «كريدي سويس» أنه على الرغم من توقعاتهم أن يستمر قطاع البنوك في دول الخليج العربية في الاستفادة على المدى البعيد من الازدهار الاقتصادي للمنطقة، إلا أنهم أشاروا إلى أنهم يتوقعون أن تظهر البنوك نموا سلبيا يصل إلى «٥» في المائة بشكل عام في سنة ٢٠٠٧ مصحوبا بانخفاض في الدخل من أنشطة سوق الرساميل.

وأضاف أن قطاع البنوك يبدو

وكأن التحكم فيه أكثر من الأسواق النظيرة له باستثناء جمهورية التشيك، مشيرين إلى أن هناك فوارق في الصياغات في حجم التحكم عبر دول مجلس التعاون الخليجي مرجعين ذلك إلى قدرات نمو مختلفة تتقدم إلى الأمام.

وأفاد محلل «كريدي سويس» أن الإمارات تعتبر أكثر تعرضا للتغلغل من غيرها حيث تبلغ الودائع ما قيمته ضمن النسبة إلى الدخل الإجمالي المحلي حوالي ٩٣ في المائة استنادا إلى بحثهم، فيما تحتل السعودية المرتبة الثانية في الأقل تعرضا للتغلغل حيث تصل نسبة الودائع إلى الدخل الإجمالي المحلي إلى ٤٥ في المائة عند انتهاء عام ٢٠٠٦ ومن المتوقع أن يكون النمو على المدى البعيد أعلى في السعودية.

وتوقع التقرير حدوث نمو أعلى في البلدان ذات التحكم الخارجي القليل فيها مثل السعودية وفي الأنشطة المتعلقة بالمشاريع والبنى التحتية والأنشطة المالية في أبوظبي مقارنة بالأسواق ذات التغلغل العالي مثل دبي والكويت على المدى القصير. ولم يستبعد التقرير حدوث اندماج يتجاوز الحدود مع وقوع عمليات شراء شركات باعتباره مسيرا لنمو محتمل ضمن المدى الأوسط، لأنها ستمكن البنوك من تقليل المخاطر وإنقاص تكاليف التمويل وتوفير موازنات مطلوبة لتمويل البنى التحتية والمشاريع المالية والتجارية.

وفي قطاع البتروكمياويات الخليجي، يتوقع التقرير ان يظل توازن الطلب والعرض في اسواق البتروكيماويات العالمي ثابتا في ٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨، لكنه يتوقع تضخم محتمل في النصف الثاني من العام المقبل، مشيرين إلى أن الأخبار الجيدة «هي انه، ما دام الطلب متماسكا، فإن الهوامش يجب ان تظل متشددة خلال تلك الفترة».

وأوصى المحلل الاستراتيجي لـ«كريدي سويس» لأسهم منطقة الشرق الأوسط بزيادة الاسثمارت في قطاع البتروكيماويات لا سيما لدى المنتجين الكبار بصفة خاصة، مشيرا إلى أن المنتجين الإقليمين في مجال البتروكيماويات لديهم ميزة تنافسية بالمقارنة بنظرائهم العالميين، من بينها أسعار المنتجات الخام والاستفادة من تكلفة الشحن الرخيصة لآسيا بالمقارنة بنظيرتها في أميركا الشمالية.

وحدد التقرير شركتي سابك السعودية والصناعات القطرية بأنهما الشركتان اللتان تبديان جاذبية وتتماشى مع نظريات تحليهم الاستثماري، مفيدين أن «سابك» تبدو جاذبة من وجهة نظرهم التحليلية بسعر يصل إلى ١٤٠ ريالا سعوديا (٣٧,٣ دولاراً)، مما يشير الى زيادة محتملة قدرها ١٧ في المائة بالنسبة لسعر السهم الحالي البالغ ١١٩ ريالا (عند تقييم الشركة منتصف يوليو / تموز الماضي). بينما بالنسبة لشركة صناعات قطر . حسب التقرير . فإن السعر الحالي الذي يصل الى ١١٦ ريالا قطريا يشير الى زيادة في القيمة مقدارها ٣,٦ في المائة في السنوات الخمس المقبلة.

وفي السعودية تحديدا، يتوقع فريق «كريدي سويس» ان تحقق المملكة العربية السعودية فائضا ماليا آخر هذا العام وزيادة في النمو الاقتصادي السنوي من ٤,٦ في المائة عام ٢٠٠٦ الى ٥ في المائة هذا العام و٦,٣ في المائة العام المقبل. وأفاد التقرير أنه من المحتمل أن يحدث انكماش في إنتاج النفط بنسبة ٢ في المائة العام الجاري ونمو في القطاع غير النفطي بنسبة ٨ في المائة (شكّل هذا القطاع نسبة ٥٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٥).

وتوقع الهوا أن يتسبب النمو القوي في قطاع الإنشاءات والقطاعات الأخرى غير النفطية في السعودية في ضغط إضافي على الأسعار المحلية خلال هذا العام، مفيدا بأن التراجع المستمر في قيمة الدولار مقابل اليورو ستزيد أسعار واردات السعودية من أوروبا، مرجحا أيضا ان يصل التضخم الى ٢,٨ في المائة خلال هذا العام الحالي، إلا انه أشار إلى ان مخاطر معدلات التضخم المادية صغيرة. وتمكنت السعودية خلال العامين السابقين من الحفاظ على نظام انضباط مالي أفضل مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

ومن المتوقع . بحسب التقرير. أن يؤدي استمرار تدفق عائدات النفط داخل النظام المصرفي السعودي الى دعم وتيرة النمو المالي خلال العام الجاري. لكنهم يرون ان المستثمرين سيبدون مزيدا من الرغبة في ودائع التوفير والودائع المحددة الأجل مقابل الودائع التي يمكن أن تسحب في أي وقت. وتشير الميزانية السعودية المصادق عليها الى احتمال أن تصل العائدات الى ٤٠٠ مليار ريال (١٠٦,٦ مليارات دولار) مع جملة إنفاق تبلغ ٣٨٠ مليار ريال (١٠١,٣ مليار دولار)، وهذه الارقام وضعت في الحد الأدنى ومن المتوقع ان تكون هناك عائدات أكبر وإنفاق اكثر خلال السنة المالية الجارية.

وفي «كريدي سويس» رغم أنهم يتوقعون أن يؤدي التراجع المعتدل في أسعار النفط الى انخفاض العائدات المالية، إلا أنهم توقعوا أن يكون التراجع ضئيلا في الغالب. حيث رجحوا أن تشهد جملة العائدات تراجعا بنسبة ٨,١ في المائة من ٦٥٥ مليار ريال عام ٢٠٠٦ الى ٦٠١,٩ مليار ريال (١٦٠,٥ مليار دولار) هذا العام.

وأبانوا أنهم يتوقعون ارتفاعا في جملة الإنفاق بنسبة ٦,٨ في المائة، من ٣٩٦ مليار ريال العام الماضي الى ٤٢٣ مليار ريال (١١٢,٨ مليار دولار) لهذا العام ٢٠٠٧، في ظل مواصلة الحكومة السعودية خطة تنموية طموحة. وبناء على هذه التوقعات، بحسب «كريدي سويس»، من المفترض ان تستمر الموازنة في تحقيق فائض مالي للعام الخامس على التوالي، على الرغم من احتمال أن يكون هذا الفائض اقل حجما مقارنة بما كان عليه العام الماضي ٢٠٠٦، حيث من المفترض ان يتراجع الفائض من الرقم القياسي ٢٦٥ مليار ريال (٢٠,٤ من إجمالي الناتج المحلي) العام الماضي الى ١٨٤ مليار ريال (١٣,٣ من إجمالي الناتج المحلي) العام الجاري ٢٠٠٧.

أخبار متفرقة

شركة المملكة القابضة تعلن عن استحواذ إحدى شركاتها "المملكة للاستثمارات الفندقية" على فندقين لرافلز في كمبوديا بقيمة 35 مليون دولار

الرياض / متابعة / فراس اليافعي :

أعلنت شركة المملكة القابضة عن استحواذ إحدى شركاتها، المملكة للاستثمارات الفندقية، الشركة الرائدة في مجال الاستثمارات في الفنادق والمنتجعات والتي يرأسها صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال على فندق رافلز جراند هوتيلز أنجكور في منطقة سيام ريب وفندق رافلز هوتيل لورويال في منطقة بنوم بينه بقيمة تصل إلى ٣٥ مليون دولار أمريكي تقريبا. وهذه الصفقة هي الأولى للمملكة للاستثمارات الفندقية في كمبوديا وهي تعكس استراتيجية الشركة في التوسع بالاستثمار في الأسواق الناشئة سريعة النمو. وسيتم ادارة الفندقين عن طريق شركة فندق رافلز جراند هوتيلز.

افتتح رافلز هوتيل لورويال في عام ١٩٢٩ ويقع في قلب مدينة بنوم بينه، المركز التجاري والسياسي والثقافي في كمبوديا. كما يتواجد الفندق المكون من ١٧٠ غرفة والمبني على طراز المستعمرات الفرنسية في موقع متميز محتلاً مساحة ١٨,٠٠٠ متر مربع من الأرض المستأجرة. يمتاز الفندق بسهولة الوصول منه إلى المطار الدولي إضافة إلى مناطق الجذب السياحي في المدينة مثل القصر الملكي والمتحف الوطني. كما يقع الفندق مقابل السفارة الأمريكية التي تم إنشاؤها حديثاً.

فندق رافلز جراند هوتيلز أنجكور هو الفندق الرائد في المدينة الشمالية، سيام ريب، حيث حاز على العديد من الأوسمة. ويعتبر هذا الفندق الذي تم افتتاحه في عام ١٩٣٢ من المعالم الوطنية في كمبوديا، وهو يحتوي على ١٢٥ غرفة مبنية على طراز المستعمرات الفرنسية. يحتل الفندق مساحة ٦٠,٠٠٠ متر مربع من الأرض المستأجرة التي تحتوي على المناظر الطبيعية وتبعد ٨ كيلومترات فقط عن معابد أنجكور وات المشهورة عالميا والمصنفة ضمن لائحة اليونسكو للآثار العالمية.

توسع هذه الصفقة من المحفظة التجارية للمملكة للاستثمارات الفندقية في آسيا إلى ٨ ممتلكات عقارية في ٦ بلدان مختلفة، تشمل الآن السوق الكمبودي المتسارع في النمو. وقد زاد عدد الزائرين لكمبوديا خلال السنوات الثماني المنصرمة طبقا للمجلس العالمي للسفر والسياحة WTTC لوزارة السياحة بنسبة مئوية تراكمية تقدر ب ١٩,١٪.

وقد قال صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال، رئيس مجلس إدارة الشركة:

"كمبوديا سوق جديد ومهم للمملكة للاستثمارات الفندقية. لقد ازداد الطلب على الإقامة الفندقية في تلك المنطقة بشكل ملحوظ وخصوصاً في السنوات الأخيرة، كما استفادت كمبوديا من نمو السياحة وتزايد الاهتمام بالإرث الحضاري والتنوع الثقافي في تلك المنطقة."

كما صرح السيد سرمد الذوق، الرئيس التنفيذي للشركة:

"إننا سعداء باستحواذنا على فندقين من أرقى الفنادق وأكثرها تميزاً في آسيا والتي تعتبر السوق الأسرع نمواً، حيث يقع كلاهما في مناطق معتبرة في كمبوديا، وهي الدولة المصنّفة رقم ١١ حسب ترتيب المجلس العالمي للسفر والسياحة WTTC لأكثر الدول التي من المتوقع نمو الطلب السياحي عليها. إن المملكة للاستثمارات الفندقية في وضع جيد جداً يمكنها من الارتقاء بمستوى القيمة السوقية للشركة عبر هذين الاستثمارين".

هذا وتعد المملكة للاستثمارات الفندقية التي تتخذ من دبي في الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، شركة عالمية رائدة في مجال استحواذ وتطوير الفنادق والمنتجعات وذلك بالتركيز على الأسواق الناشئة سريعة النمو مثل الأسواق في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا.

وللشركة حصص ملكية في ٣٦ منشأة في ١٨ بلداً، منها ١٤ فندقاً ومنتجعاً يجري تشغيلها حالياً بالإضافة إلى ١٤ فندقاً ومنتجعاً لا تزال قيد الإنشاء أو في المراحل الأولى من التطوير. المملكة للاستثمارات الفندقية مدرجة في سوق الأوراق المالية في كل من دبي ولندن.

التجارة" الكويتية توافق على صندوقين استثماريين لـ"غلوبل" و"نور"

دبي / وكالات:

وافقت وزارة التجارة الكويتية على إنشاء صندوقين استثماريين، الأول لشركة "نور للاستثمار المالي" برأسمال متغير يتراوح بين ٥ و٥٠ مليون دينار (الدولار يعادل ٠,٢٨ دينار)، والثاني مختص بالسندات يديره بيت الاستثمار العالمي "غلوبل" برأسمال ثابت يبلغ ٤٣,٧٨٨ مليون دينار وبقيمة اسمية دينار واحد للوحدة الواحدة.

ويبلغ الحد الأدنى للاشتراك في صندوق (البتراء الاستثماري) الذي ستطرحه شركة "نور" ١٠٠٠ وحدة بسعر دينار كويتي للوحدة.

ومن المقرر أن يطرح الصندوق وهو متوافق مع الشريعة الإسلامية ٤٧,٥ مليون وحدة، وأن يستثمر الأموال في مختلف الفرص الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالكويت والمملكة الأردنية الهاشمية، وأن تتولى طلبات الاكتتاب بيت التمويل الكويتي وبنك بوبيان الإسلامي وشركة نور للاستثمار المالي والشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية.

وبحسب القرار الوزاري فإن مدير الصندوق سيعمل على استثمار الفوائض النقدية في مختلف أدوات السوق المالي الأردني والكويتي المتاحة ذات النشاط المباح، والتي لا تتعامل بالربا، وذلك طوال مدة الصندوق التي تصل إلى عشر سنوات قابلة للتجديد كل خمس سنوات.

دبي لصناعات الطيران تستكمل صفقة الاستحواذ على شركتي "ستاندرد أيرو" و"لاندمارك" للطيران

دبي / وكالات:

أعلنت دبي لصناعات الطيران أمس الخميس انها اكملت رسميا صفقة بقيمة ١,٩ مليار دولار للاستحواذ على شركتي "ستاندر أيرو" و "لاندمارك للطيران" العاملتين في قطاع خدمات الطيران والتابعتين لمجموعة "كارلايل".

وستعمل دبي لصناعات الطيران على دمج الشركتين العالميتين في مجال توفير خدمات الصيانة والإصلاح والفحوصات الدقيقة لمحركات الطائرات العاملة على التوربين الغازي والأعمال الهندسية لشركات طيران الأعمال الإقليمية والطائرات العسكرية والتجارية والمروحيات ومشغلي شركات الطيران المنتشرين في ٧٥ دولة حول العالم.

أما شركة:" لاندمارك" للطيران والمكونة من أربعة أقسام متخصصة بأعمال الصيانة وعمليات الإصلاح والفحوصات الدقيقة في الولايات المتحدة الأميركية .. فتوفر مجموعة متكاملة من الخدمات المتخصصة لمحركات الطائرات وهياكل الطائرات وهندسة الطيران وتجديد التصاميم الداخلية للطائرات وأعمال الصبغ للطائرات المتوسطة والكبيرة الحجم.

كما تعمل " لاندمارك " للطيران على تشغيل " أسوسياتيد أير سينتر" وهو مركز متخصص بوضع التصاميم الداخلية الفاخرة للطائرات من فئة طائرات النقل الجوي والمصنعة من قبل شركتي " إيرباص " و " بوينغ " وسيرتبط مركز " أسوسياتيد أير سينتر " بشكل مباشر مع دبي لصناعات الطيران للهندسة حيث سيركز خدماته على توفير العمليات التشغيلية للشركة وفق أرقى معايير التميز العالمية والعمل على تنمية المشاريع التي تشكل بعدا استراتيجيا هاما لها.

وكجزء من صفقة الاستحواذ ستقوم دبي لصناعات الطيران ببيع قسم من شركة "لاندمارك" للطيران

والمخصص لتقديم خدمات المطار والذي يضم ٣٣ قاعدة للعمليات الثابتة ومركزا لبيع الطائرات وعمليات التأجير والإدارة وعمليات الصيانة والإصلاح والفحوصات الدقيقة المرتبطة بمواقع عمل قواعد الخدمات الثابتة .

اختتام معسكر ملتقى الشباب الموهوبين في السعودية

الرياض/واس:

جسد ١٦٠ يتيماً البعد الإنساني والإجتماعي للأيتام المشمولين بالرعاية لدى وزارة الشؤون الإجتماعية بمؤسستي التربية النموذجية بالرياض وجدة ودار التربية الإجتماعية للبنين بشقراء وذلك أثناء مشاركتهم في معسكر ملتقى الشباب الموهوبين الذي اختتم مؤخراً بمحافظة الطائف واستمرت فعالياته اكثر من ٣٠ يوماً.

وقامت فكرة هذا الملتقى على مبدأ المواهب لدى الأيتام في المجال الرياضي والفنون التشكيلية والمسرح حيث أعد برنامج الملتقى على أساس أنه ذو طابع موهبي من قبل إدارة البرامج والأنشطة بالوزارة وقد تم الإعداد والترتيب لهذا الملتقى من قبل الوزارة بشكل علمي ومدروس حيث كان من أهداف الملتقى تنمية روح الولاء للوطن وولاة الأمر لدى الأيتام واكتشاف مواهب الأبناء الأيتام وتنميتها وصقلها وبث روح الجو التنافسي الأخوي بينهم وتفعيل البرامج الموجهة للأيتام في الفروع الايوائية من خلال منافسات هي نتاج ماينفذ في الفروع المشاركة.

كما يهدف الملتقى زيادة الجانب المعرفي لدى الأيتام عن مناطق المملكة ومدنها ومحافظاتها والتعرف على التطور الذي تشهده في جميع جوانب الحياة والتقاء العاملين في مجال البرامج والأنشطة في الفروع الإيوائية وتبادل الخبرات فيما بينهم بما يخدم الأيتام .

وقد اشتمل البرنامج المخصص لهذا الملتقى على البرامج المختلفة وتتمثل في المنافسات الفنية من خلال إقامة دورات قصيرة في الرسم التشكيلي دراسات في الألوان التصوير التشكيلي وقد أقيمت دورة قصيرة ومبسطة قبل كل مسابقة فردية او اجتماعية في مجال المسابقة نفسها قدمها أحد المختصين في هذا المجال وكذلك المسابقات الفنية الجماعية مثل افضل لوحة منفذة بالخامات الطبيعية وافضل صور فوتوغرافية وافضل لوحة أو عمل منفذ بالخامات المستهلكة وافضل عمل فني منفذ بالطين وأفضل لوحة بالتجريب في التصوير التشكيلي والمسابقات الفنية الفردية مثل افضل لوحة في الرسم الحر وأفضل ملون في الملتقى وافضل لوحة في الرسم التشكيلي وافضل لوحة التصوير التشكيلي أما المنافسات الرياضية فتمثلت في إقامة دورات قصيرة في كرة القدم والتحكيم وأخلاقيات وسلوكيات الرياضيين في الملاعب والألعاب الرياضية الأكثر انتشاراً إلى جانب المسابقات الرياضية الفردية واشتملت على دورة تأهيلية نظرية مبسطة في كل لعبة وأقيم برنامج تطبيق عملي لماتم في كل دورة مع إقامة برنامج تدريبي حر لكل المشاركين واختيار افضل المشاركين في كل لعبة لتمثيل الملتقى في اللقاءات الخارجية.

وتضمن البرنامج أيضاً المسابقات المسرحية حيث تم إقامة دورات تدريبية في الفن المسرحي وإقامة برنامج تطبيقي لكل وفد لماقدم في الدورة ومشاركة لكل وفد في تقديم عرض مسرحي في المراكز الصيفية وفق آلية حددتها إدارة الملتقى.

واهتم الملتقى ببرامج الرحلات والزيارات التي شملت رحلة لأداء العمرة وزيارة المدينة المنورة وجدة وزيارة اكاديمية كرة القدم بالنادي الأهلي وإقامة مباراة ودية وزيارة نادي الاتحاد وزيارة نادي البولنج بجدة وجمعية الفنانين التشكيلية في الطائف وجدة.

"إعمار المدينة الاقتصادية" توقع عقد تنفيذ القنوات المائية بقيمة 250مليون ريال

الرياض/واس :

وقعت شركة إعمار المدينة الاقتصادية عقد تنفيذ اعمال الحفر والإنشاء للقنوات المائية في أجزاء من مشروع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية مع مجموعة هوتا السعودية بقيمة ٢٥٠مليون ريال.

وتنص الاتفاقية التي وقعها الدكتور عبدالرؤوف مناع العضو المنتدب لشركة إعمار المدينة الاقتصادية، وصالح بن لادن رئيس مجلس إدارة مجموعة هوتا السعودية، على ان تقوم المجموعة بتنفيذ القنوات المائية في المنطقة السكنية الأولى من المدينة، وتشمل أعمال حفريات بحرية بواقع ١,٩مليون متر مكعب مع جدران ساندة على ان ينتهي العمل بها في أواخر ٢٠٠٨م.

وقال الدكتور مناع ان هناك مساعي لشق ٣,٥كيلومترات من القنوات المائية مع نهاية ٢٠٠٨م، مؤكدا حرصهم على الشركات ذات الخبرة في مجال عملها.

الى ذلك أوضح بن لادن ان مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ساهمت في وضع مقاييس جديدة لجودة الهندسة الإنشائية، مؤكدا رغبتهم في المشاركة بشكل فاعل في بناء هذا المشروع العملاق من خلال تنفيذ القنوات المائية في المنطقة المتفق عليها بكل دقة وجودة.